

الرقم	الموضوع المرأة و المشاركة السياسية		مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث
البلد العراق	موقع الواب :	المصدر :	
العدد و [ص]:	التاريخ 15-05-2012	الصباح	

عضوات مجلس نواب وناشطات مدنيات: التهميش المتعمد أضعف المشاركة السياسية للمرأة

الصباح - حسن الربيعي / قاسم حسين موزان

أجمعت عدد من عضوات مجلس النواب وناشطات مدنيات على ان دور المرأة القيادية لم يرق الى حجم ومستوى المسؤولية الملقاة عليهن خلال الفترة الماضية بسبب سياسة التهميش والتحديات الناتجة جراء الصراع الذكوري على المناصب واحتكار الحراك السياسي مع هواجس خوف متصاعدة من تبوء المرأة مراكز متقدمة في الدولة. لافتاً الى ان نظام الكوتا الذي حدد نسبة النساء في مجلس النواب لولا دستوريته لما احتلت النساء هذا العدد من المقاعد في البرلمان كما ان طبيعة التعامل مع المرأة يؤشر حالة جديدة وخطيرة تتطلب من المكون النسوي العمل بثقة عالية وشجاعة وثبتت للجميع قدرتها على العمل والقيادة واتخاذ القرار اسوة بالرجل وان تواجههن في مفاصل الدولة ليس اكمال عدد فقط. ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني النقي عدداً من الناشطات المدنيات وعدداً من عضوات مجلس النواب خلال ندوة حوارية اقامها معهد المرأة القيادية بشأن اسباب عدم اشراك المرأة في اللقاءات التحضيرية للمؤتمر الوطني وسبل تفعيل القرار 1325 والتي تم عقدها في المركز الثقافي النفطي.

طرف في صنع القرار

قالت عضو مجلس النواب عضو لجنة العلاقات الخارجية في المجلس صفية السهيل: ينبغي على المرأة ان تعتمد على خصائصها وقدراتها الداخلية والمعارف التي اكتسبتها عبر مراحل تكوينها الثقافي والمهني ولا تنتظر دائماً من الرجل ان يأخذ بيدها او تعتمد على كتلة او حزب بعينه وعليها ان تثبت للجميع انها متمكنة ولديها من مسوغات الاقناع ما يكفي لتحلل مناصب مهمة وقيادية كي تكون طرف رئيس في صنع القرار وعليها ان تستغل بشكل امثل مناخات الديمقراطية وتقدر بذات الوقت اهمية العمل الجماعي كما ينبغي ان تتمكن من كيفية اقتناص الفرص بقوة كون لانتاح امامها دائماً نفس الفرص المعطاة الى الرجل بسبب طبيعة الحراك السياسي والهيمنة الذكورية. ومما تجدر الاشارة اليه ونحن نتحدث بهذا الاطار ان نرد على من يقول ان المرأة وصلت عن طريق الكوتة ليس الكثير من الرجال هم الآن في مناصب سياسية وقيادية لم يحصلوا على ادنى الاصوات بمعنى انهم استغلوا طبيعة

النظام الانتخابي لصالحهم اي كوتة رجالية النساء في البرلمان جئن بكوتة دستورية ولولا ذلك لما كان هذا العدد في البرلمان وقد تم منح الرجال مناصب وفق تسلسلات كيفية ولذلك يترشح من كل ذلك ان فحوى ما يجري في المشهد السياسي بالنسبة للمرأة يتعلق بالصراع على المناصب من قبل السياسيين والمسألة هي ذكورية بالاساس مع ان البعض منهم يبدي اهتمامه بمشاركة المرأة في صنع القرار لكن عندما يتعلق الامر بالمناصب لا يفضلون المرأة لتوليها.

السهيل تابعت حديثها بالقول : ان العراق بحاجة الى صياغة استراتيجية وطنية لتفعيل القرار 1325 وان تولي الدولة هذا الامر اهتماما من حيث التمويل والمشاركة مع منظمات المجتمع المدني وهو قرار الزم الدول باشارك المرأة في صنع القرار والحد من النزاعات وان تتم الاستفادة من تجارب العالم مع الحفاظ على خصوصية كل دولة نظراً لاختلاف الظروف والمعايير لتطبيقه وعلى منظمات المجتمع المدني ان تهتم بمثل هذه الانشطة وتزيد من التشبيك فيما بينها لغرض ايجاد عناصر ضغط فاعلة على جميع المستويات.

د.باسمة سعد عضو مجلس النواب النائبة عن التحالف الوطني دولة القانون .

صورة نمطية

نحن دائماً من يتمنى ويسعى الى القيادة ليس حبا بها انما لاثبات قدرة المرأة وتعزيز مشاركتها الرجل لكن الحاصل والواقع يعكس شيئاً آخر وهو وجود توجهات لدى السياسيين مفادها عدم الرغبة بتولي امرأة منصبا سياديا وهي دائماً بالمرتبة الثانية ومع ايماننا باهمية المشاركة مع الرجل لكن لا تزال الصورة النمطية عن المرأة في اذهان الكثير من السياسيين نحن نشارك في الدراسة وتهيئة عوامل النجاح وعندما يصل الامر الى تقاسم السلطة يكون مصيرنا التهميش والابعاد والجلوس على الطرف الآخر البعيد نسبيا عن مواقع الرجال والاستحواذ على السلطة وحتى النظام الديمقراطي الذي ندعيه لم يسعفنا بحيث ياخذ منه ما يلاءم البعض ويتركون الباقي على خلفيات كثيرة دائماً جاهزة للاستخدام غير الصحيح ويمكن ان اصفه بانه مشلول لذلك ومع عدم جدوى الندوات والجوارات لكن ذلك لا يمنع من ايجاد مساحات اوسع للعمل المدني كي تخرج بفعاليات لها تاثير اقوى عبر دعم حقيقي لها ولوزارة منظمات المجتمع المدني وللجنة البرلمان المعنية بهذا النشاط المجتمعي المهم وتبني استراتيجية وخطط واتخاذ توصيات قابلة للتطبيق ويمكن الاستفادة من تجارب دول اخرى سبقتنا في هذا المجال مع الاهتمام بالمعايير والظروف المحيطة بنا وعدم تجاوزها.

سعد اضافت نحن بمستوى نائبات في البرلمان نشعر بالتهميش فكيف حال المرأة البسيطة من مستويات اخرى ولذلك شعرنا بالحاجة الى تشكيل تحالف نسوي على صعيد البرلمان للدفاع عن المرأة بشكل عام واستقطاب ممن يناصر المرأة من الرجال وباعتقادي ان الحلول للمرأة لاتكمن في اسعافها بمبلغ مادي بسيط انما للدفاع عن مظلوميتها واسباب تغييبها وهي تشكل على ارض الواقع نسبة سبعة وخمسون بالمئة من السكان.

وقت طويل

في ذات السياق قالت د.بتول فاروق محمد علي عضو مجلس النواب عضو لجنة الثقافة والاعلام: أن التحديات امام

عمل المرأة متعددة وكبيرة واعتقد انها مرتبطة بآليات وانماط سلوكية وموروثات مجتمعية وتقاليد واعراف وحراك سياسي تحكمه مصالح خاصة هذه بمجموعها تشكل اهم التحديات التي تقلل من دور المرأة في صنع القرار. وتضعف من تواجدها في اية ممارسة سياسية والدليل على ذلك عدم ترشيح الكتل لاي عنصر نسوي للمشاركة في اللقاءات التمهيدية للمؤتمر الوطني الذي يتم الاعداد له لحل الازمة السياسية القائمة لذلك المطلوب من جميع تشكيلات النساء المدنية وغيرها ان تبادر الى تحالفات نسوية وتعزز علاقاتها بالاعلام وتعمل من ادوات التشبيك بين المنظمات المدنية لخلق مسألة راي عام يجبر السلطات لاشراكها في صنع القرار وهذا الامر باعتقادي بحاجة الى وقت طويل وجهود كبيرة لكي يتحقق وينجح و يتخطى عوامل التهميش المتعمدة.

وبخصوص القرار 1325 لابد من تشجيع مبادرة المنظمات المدنية والتاكيد ضرورة مساهمة الجهات الرسمية في رسم مسودة استراتيجية وطنية تنفيذا لقرار مجلس الامن الدولي الهادف الى اشراك النساء في عمليات صنع القرار وتعزيز دورهن في المساهمة في التخفيف من حدة آثار النزاعات المسلحة وارساء قواعد الامن والسلام وعلى الطرف الآخر واعني هنا الرجال من السياسيين ان يتخلو عن الفهم الخاطيء للمرأة والتي دائما ما تعامل على انها كائن بسيط وغير مهم وان السلطة يجب ان تكون من حصتهم فقط هذه النظرة الدونية المرتبطة بموروثات مجتمعية ينبغي مغادرتها فالمرأة نصف المجتمع اذا غابت او غيببت تعطل المجتمع لذلك تبرز اهمية القرار من الناحية التطبيقية اذ لامعنى لتقديم معونات اغاثية ومبالغ بسيطة للارملة والمطلقة وغيرهن وهناك تهميش من قبل الرجل عندما يتعلق الامر بالمناصب وصنع القرار الذي لو اتيح للمرأة ان تشارك فيه لاعطت رؤى تقرب من نظرتها لعملية السلام ولديها من الامكانيات كي تتعامل بصور اخرى غير تلك التي تصدر عن الرجل فتوجهاتها دائما مع السلام وارساء قواعد العلاقات المتوازنة بين اركان المجتمع.

تضامن نسوي

من جانبها اوضحت مديرة معهد المرأة القيادية سندس عباس، كان دخول المرأة الى مواقع صنع القرار في العراق جاء عبر نظام الكوتا وهذا مايجب أن نؤكدده وهو دليل ايجابي وأجراء تدبيري لاينتقص من العملية الديمقراطية وفق مآثرته المواثيق الدولية في المجتمعات ومنها العالم الغربي وأستخدم في مراحل معينة لتبنيه، والكوتا ليس مجرد قرار أو هدف تنتحقق بل هي وحدة من الأدوات التي تفترض تفعيل مشاركة النساء في بناء السياسة العامة والسياسات الحكومية المهمة لافقة، الى وجود أساءة للكوتا من قبل قيادات الكتل والأحزاب يعتمد بشكل سلبي لمنع وصولهن الى مراكز صنع القرار لتبني قضايا معينة وتهميش دورهن، وللأسف مازالت النظرة القاصرة للمرأة وهي السائدة أذ يعتقد البعض شؤون وقضايا المرأة تخصصها لوحدها، والحقيقة أنها قضية وطن بأجمعه مشيرة الى أن الكوتا على المحك بعد ثلاث دورات أنتخابية حيث يدور جدل مجتمعي بشأن ماقدمته المرأة في البرلمان وهذه الجدلية نتحمل مسؤوليتها جميعا من جانبنا كناشطات مدنيات بذلنا جهدا كبير لنجاح نظام الكوتا

وبصدد غياب المرأة من تحمل المسؤوليات بينت عباس أن خوض العملية السياسية ليس خوضا فرديا أما هو خوضا جماعيا يتطلب أن يكون ضمن كتلة أو تحالف يدعو الى (التضامن النسوي) وهنا لا اقصد النساء حسب وأما برجال مؤمنين بدور المرأة وفعاليتها وهذا يعني التوازن الجندريفي المجتمع وأهميته بتبادل الادوار، البعض يعتقد أن النساء غائبات وليس مغيبات ويدور الحديث عن بعض النائبات في البرلمان لم تسمع اصواتهن أو يظهرن في وسائل

الاعلام دون الاشارة الى نواب من الرجال لم تسمع اصواتهم أو تظهر صورهم وبالتالي يوجه الانتقاد الى المرأة دون الرجل بمعنى أن (الجلد) للنساء دون غيرهن وعلى المرأة أن تقدم المبررات والدفاع، لايقلني أبدا النظرة الذكورية المتطرفة للمرأة لانها ازادت قوة في طرح أفكارها بشجاعة دون الحسابات الخاصة بنصب أو كرسى ولكن قلقي ناجم من أن العملية السياسية تسير بيد واحدة ولا دور للآخرين في الوقت الذي تحتاج الى جهد مشترك و استراتيجية تضامنية دون النظر الى الخلافات الأيديولوجية والحزبية بمعنى توافر مناطق ألتقاء توافقية لتحقيق الانجازات ومن جانبي كوني أمتلك حرية أوسع دون النظر للامتيازات أرى من واجبي دعم المرأة بما يحقق طموحاتها المشروعة.

وفي سياق متصل وردا على سؤال بشأن إمكانية أن تشغل المرأة منصب رئيس الجمهورية أو رئاسة الوزراء بعد تجاوز عقدة رئيس الجمهورية يجب أن يكون عربيا تجاوزتها العملية الديمقراطية قالت: هذا ليس ممكن في الوقت الحاضر ويحتاج الى زمن طويل لتجاوز العقدة الانثوية والخارطة السياسية القادمة ستجيب على السؤال في ضوء نشاط شبابي ملحوظ يصب في هذا الاتجاه وأنا متفائلة بذلك.

شراكة

وترى وزيرة الدولة لشؤون ضحايا الارهاب سابقا و مستشارة مكتب رئيس الوزراء حاليا د. بشرى زويني،: أن وجود 82 امرأة في مجلس النواب العراقي جيدا جدا ويفوق عددها حتى الولايات المتحدة الاميركية ودول قليلة تتقدم على العراق بهذا العدد من النائبات وهذه بذرة من بذرات الديمقراطية تستحق التقدير وتبذل النائبات جهدا كبيرا لنيل المرأة حقوقها من خلال تشريعات تعنى بهذه الحقوق، الا ان المرأة في البرلمان تواجه تحديات جسيمة للتمهيش المقصود لها ما يدفعها الى خارج الصمت والانزواء نتيجة لطبيعة المجتمع الذكوري وهذا ليس اتهاما بحد ذاته وانما هو واقع ملموس لذا نحتاج الى تضافر الجهود البناءة فلا بد من وجود الرجل الى جانب المرأة كون الحياة ليست احادية لجنس معين وانما هي شراكة فعلية لبناء الدولة والارتقاء بمؤسساتها المدنية ويعتمد ذلك على دوري الرجل والمرأة، وازافت زويني استطاعت المرأة وبمطلب جماهيري من تحقيق الكوتا وهو انجاز كبير لحقوق المرأة العراقية النيابي والحكومي ولكن هذا النظام بحاجة الى تعديل دستوري ومن جانبنا نطالب لجنة تعديل الدستور النيابية ان تاخذ على عاتقها مسؤوليتها تطوعا لزيادة النسبة الى اكثر من 25 بالمئة في الدورات الانتخابية القادمة قبل أن تواجه ضغوطات من الحركات النسوية والبرلمانيات وبشأن عدم أشراك المرأة في المؤتمرات قالت: الرجل لا يثق بقدرات المرأة وأمكانياتها على التفاوض والمحاورة وقدرتها على ادارة الازمات وهذا ناجم من تضخم (الأنا) الذكورية والرغبة في التسلط والبروز وهي دون شك (دكتاتورية) وهذه الخاصية هي سمة المواطن العادي مضيئة، أعطت الدول في العالم المرأة الفرصة للمشاركة في المؤتمرات واللقاءات وهي بمسيس الحاجة لهذه الفرصة لأن المرأة العراقية على أن يتبوؤن مناصب حساسة ومهمة في الدولة لاملاكهن وعيا ناضجا ورؤية صائبة لحل الخلافات السياسية، وبشأن الخارطة السياسية القادمة بعد إجراء الانتخابات أشارت الى تنامي وعي لدى الناخبين والاختيار سيكون واعيا من غير مؤثرات ولا بد من القول أن هناك نجاحات كثيرة قد تحققت سواء التداول السلمي للسلطة أو التقدم في الملف الامني والازدهار الاقتصادي الملموس ولا يستطيع أحد أنكاره رغم ماتشنه بعض الفضائيات من تشويهات لهذه الانجازات، عشرات القنوات تقابله قناة دولة واحدة.

المرأة القدوة

اما الناشطة والأعلامية سلوى البدري فقد شخصت أسباب عدم أشارك المرأة في مناطق صنع القرار الى هيمنة الفكر الذكوري في مفاصل الدولة والمؤسسات الحكومية وطغيان المهيمنات وتراجع الفكري والاجتماعي والثقافي والذهني وغلق نوافذ الانفتاح الحضاري بوجه المجتمع العراقي لكي يبقى اسير الفكر المريضة التي لا ترى في المرأة الا الانجاب والقيام بأعمال البيت ومن جانب آخر، خضعت المرأة لاملءات الكتل السياسية لتقف بالصد من مطالب المرأة ونيل حقوقها، وأشارت البدري الى أستبعاد النخب النسوية المتميزة الى مقاعد البرلمان ما قد يعرضها للعمل تحت امرأة ترى فيها ندا لها وبالتالي تعمل على أزاحتها، ابعادها، ولأخفي، أن المرأة نفسها قد تكون أسيرة مفاهيم مجتمع يحمل أفكارا سلبية بشأن دورها بمعنى أنها لا تؤمن بقضيتها ما اثر في تغييب دورها في منطقة صنع القرار وغياب المرأة القدوة في أستقطاب الأخريات من النسوة ونفيهن عن العمل وخوض تجارب جديدة، فضلا عن الدور السلبي الذي يقوم به الاعلام بتجاهل مشاكل المرأة ونشاطها المجتمعي.

عدم إنصاف

وشددت رئيسة لجنة المرأة والطفولة النيابية النائبة أنتصار الجبوري، على نسبة تمثيل المرأة في البرلمان العراقي بنظام الكوتا قليلة جدا قياسا الى عدد السكان حيث تشكل المرأة 52 بالمئة من اجمالي سكان العراق ولكن هي خطة متاحة للمرأة العراقية بصورة عامة وللبرلمانيات خاصة أن تعمل على قضية المرأة والاسرة وهي أكثر من نصف المجتمع وعلى العموم فالكوتا مبدأ دستوري ومن الممكن زيادته لافتة ان هذا المبدأ لم ينصف المرأة ولكن في مرحلتنا الأنتقالية أنصفها بعض الشيء علما انه (الكوتا) جلب نساء غير كفؤات بسبب عزوف المرأة عن العمل السياسي، المرأة العراقية ترغب العمل في التربية والتعليم والصحة وهي خيارات أفرزتها الظروف الامنية والاقتصادية والنظرة المجتمعية للمرأة السياسية، الآن ثمة توجه جديد لها وتغيير نظرتها للعمل السياسي شكل مجتمعي مغاير عن السابق ونأمل ان تكون هناك نخبة نسوية على درجة من الكفاءة، وبشأن تغييب المرأة عن المؤتمر الوطني قالت الجبوري: هناك عدم قناعة من الكتل السياسية بوجود المرأة أو كونها عنصر فعال قادر على إيجاد الحلول للأزمات ولاستثني اية كتلة من تغييب المرأة واقصائها منتاسين كفائتها وقدراتها خوفا منها بأيجاد حل صدق وجاد وأشارت الى أن قليل من النائبات حصلن على المقاعد النيابية بدون كوتا وهذا ماخلق حالة من الفوقية للكتلة السياسية كونها صاحبة الفضل في مقعدها.